ورشة عمل حول حقوق الإنسان للنساء وآليات رصد وتوثيق الإنتهاكات

بيروت – تشرين الأول (أكتوبر) 2010

في إطار برنامج المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) بعنوان النهوض الجندري بأوضاع اللاجئات الفلسطينيات في لبنان نظمت (حقوق) بالتعاون مع مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة وبدعم من صندوق الأمم المتحدة لدعم المساواة بين الجنسين لتعزيز التمكين السياسي والإقتصادي للمرأة (UNIFEM)، ورشة تدريبية في مجال "حقوق الإنسان للنساء وآليات رصد وتوثيق الإنتهاكات" وذلك في الفترة الممتدة بين 21، 22، 23 و 27،26 تشرين الأول (أكتوبر) 2010، في قاعة منتدى الطائف – بيروت – رياض الصلح.

شارك في الورشة الموجهة للمؤسسات والمراكز المحلة العاملة في الوسط الفلسطيني، لا سيما التي تستهدف النساء والفتيات، 23 سيدة و8 رجال من مختلف المخيمات والتجمعات الفلسطينية على الأراضي اللبنانية، فتنوعت المشاركة على مستوى النوع الاجتماعي و التوزيع الجغرافي والتقارب العمري بين المشاركين/ات وكذلك تنوع المؤسسات وأيضاً مجالات العمل.

تضمنت ورشة العمل خمسة محاور أساسية، هي: تطور حقوق المرأة ضمن حقوق الإنسان – الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد النساء – مبادئ وتقنيات الإستماع الفعال للنساء المعنفات – رصد وتوثيق الإنتهاكات – وأنواع تقارير توثيق الإنتهاكات.

قدمت الورشة شرحاً تفاعلياً حول كيفية تطور حقوق المرأة ضمن حقوق الإنسان من مفهوم المساواة الى إلغاء التمييز وصولاً لمناهضة العنف وحقوق المرأة وعلاقتها بحقوق الإنسان بشكل عام، وذلك من خلال استعراض البنود الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فالمساواة هي أساس حقوق الإنسان كما تنص المـــادة الأولى من الإعلان العـــالمي لحقوق الإنسان، التي تقول: "يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق". كما أن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و"شرعة حقوق الإنسان" المتفرع عنها يقدمان الحقوق والمسؤوليات بصورة متساوية ومن دون تمييز، **عبر الإقرار بالحقوق لكل النساء والرجال والأولاد والبنات، عن طريق تأكيد إنسانيتهم بغض النظر عن أي دور لهم أو أي وضع هم عليه أو علاقة لديهم** .

واطلع المشاركون، من خلال ورشات عمل التي تضمنها البرنامج التدريبي، على المواثيق الدولية والاعلانات العالمية الخاصة بالنساء، وهي: "اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة" عام 1952 و"اتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة" عام 1957 و"الإعلان العالمي للقضاء على التمييز ضد النساء" في العام 1967 والإتفاقية الخاصة بالزواج (الرضى/العقود/سن الزواج.....) عام 1962، وعلى العهدين الدوليين لحقوق الإنسان للعام 1966

الذين أكدا الحق المتساوي للرجل والمرأة في التّمتع بجميع الحقوق الواردة في كل منهما (الفصل الثالث في كل عهد) و"إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء" في العام 1979 وهي تشكل حتى الآن اهم وثيقة دولية للنساء، و"الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة"، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993 .

وخلصت المدربات والمشاركون/ات في الورشة إلى أن العنف ضد المرأة يمثل عقبة أمام تحقيق المساواة والتنمية والسلم. وتم التشديد خلال الورشة على أن مراكز الاستماع للنساء المعنفات، تمثل مجالاً واسعاً للتواصل مع النساء ضحايا العنف، من خلال الإستماع اليهن، وإعلامهن وتوجيههن ومساعدتهن قانونياً ونفسياً، ومرافقتهن بشكل يدعمهن، ويقوي قدراتهن في مواجهة العنف الذي تعرضن له.

قدمت هذه الورشة التدريبية معرفة جديدة من نوعها للمشاركين/ات، وامتازت بنقاش جدّي لمسائل تعتبر مهمة في مجتمعنا وهي "آليات الرصد والتوثيق" والتعرف عليها عن كثب وبجميع تفاصيلها، وكذلك التعرف على أهمية التقارير وأنواعها وكيفية كتابتها وتفاصيلها .

وأكد المشاركون/ات استفادتهم/ن من مضمون الورشة التدريبية، وأملوا أن تُكَثف ورشات العمل في مجال الرصد والتوثيق وكيفية اعداد التقارير، وأن تكون مدة ورشة العمل اطول وذلك لكسب المزيد من المعرفة من التمارين والتدريب ولأن البرنامج المقدم يتطلب عقد اكثر من ورشة، وذلك نتيجة لما لمسوه/لمسنه من استفادة حقيقية في هذه الورشة ونظراً لأهميتها.

وقد امتاز تقييم المشاركين/ات لورشة العمل بالإيجابية العالية وعبّر المشاركون/ات عن مدى الاستفادة من مضمون المادة، وعلى الاسلوب المرن والسلس والمبسط الذي استخدمته المدربتان جمانة مرعي وورولا بدران أثناء عرضهما وشرحهما للمواد التدريبية، وكذلك من خلال تنظيمهما لعمل المجموعات الذي يحض على المشاركة وإبداء الرأي والتفكير الجماعي والتمثيل (دراما).

مزيد من المعلومات حول البرنامج التدريبي وأهدافه العامة والخاصة متاحة على الرابط التالي: .....